الاتحاد الإفريقي يمهل الخرطوم 15 يوماً لتسليم السلطة للمدنيين

السودان: المعارضة تصر على حل المجلس العسكري

جانب من تظاهرات السودان

تجمع المهنيين السودانيين أمام القيادة العامة

الخرطوم – «وكالات»: هدد الاتحاد الإفريقي الاثنين بتعليق عضوية السودان إذا لم يسلم المجلس العسكري الانتقالي السلطة للمدنيين في غضون 15 يوماً.

وأفاد مجلس السلم والأمن الإفريقي في بيان انه إذا لم يسلم المجلس العسكري الذي أطاح بالرئيس عمر البشير السلطة للمدنيين ضمن المهلة المحددة، فسيعلق الاتحاد الإفريقي «مشاركة السودان في كافة أنشطته إلى حين عودة النظام الدستوري».

وحكم البشير السودان بقبضة حديد مدى 30 عاماً قبل إطاحته الأسبوع الماضي عقب تظاهرات حاشدة هزّت البلاد منذ ديسمبر.

وبقي المتظاهرون في الشوارع مطالبين بحل المجلس العسكري الانتقالي الذي تولى السلطة في البلاد وتشكيل حكومة مدنية.

وأعرب الاتحاد الإفريقي عن تأييده لمطالب المتظاهرين واصفاً تدخل الجيش لتولي السلطة بأنه «انقلاب بدينه بشدة».

وأضاف الاتحاد الذي يضم 55 عضواً أن «قيادة الجيش للمرحلة الانتقالية تتناقض تماماً مع تطلعات الشعب السوداني».

من جهة اخرى طالب منظمو الاحتجاجات في السودان الاثنين، بحل المجلس العسكري الانتقالي واستبداله بمجلس مدني يضم ممثلين للجيش وبإقالة كبار المسؤولين في السلطة القضائية.

وقال محمد ناجي، وهو من قادة «تجمع المهنيين السودانيين» الذي نظّم الحركة الاحتجاجية في السودان منذ أشهر «نريد إلغاء المجلس العسكري الحالي واستبداله بمجلس مدني مع تمثيل للعسكريين»، وبدوره، حذر احمد الربيع عضو التجمع من انه «إذا لم يحل المجلس العسكري ويتم تكوين مجلس مدني، لن نشارك في الحكومة الانتقالية».

ويضم المجلس العسكري الذي تشكّل عقب الإطاحة بالرئيس عمر البشير بعدما حكم الأخير البلاد مدة 3 عقود، 10 اعضاء ويترأسه الفريق الركن عبد الفتاح البرهان، وإضافة إلى الرئيس ونائبه، يتألف المجلس من 7 ضباط في الجيش ومدير الشرطة ونائب رئيس جهاز الأمن والمخابرات.

وطالب «تجمع المهنيين السودانيين» كذلك بإقالة رئيس السلطة القضائية عبد المجيد إدريس والنائب العام عمر احمد محمد، وقال القيادي في التجمع طه عثمان للصحافيين «نطالب بإقالة رئيس القضاء ونوابه واستبداله بشخصية موثوقة وإقالة النائب العام واستبداله بشخص موثوق».

كما تمكنت المعارضة السودانية اخيراً من إملاء مطالبها على السلطة، وبعد كثير من الانقسامات والاختلافات التي أضعفتها على مدار ثلاثة عقود أمام حكم عمر البشير، تشكلت كتلة قوية من ثلاثة أطراف، استطاعت أن تطيح برأس الدولة.

وأدى سقوط البشير، إلى تشكيل مجلس عسكري انتقالي يتولى إدارة حكم البلاد لمدة عامين.

ويضم السودان نحو 100 حزب سياسي بين معارض وموال لحكومة البشير، لكن لم يكن أياً منهم المحرك الرئيسي للشارع.

وفي حوار هاتفي من الخرطوم، شرح الكاتب الصحافي محجوب محمد صالح خريطة المعارضة السودانية وموقفها الحالي بشقيها السياسي والمسلح.

يقول صالح، والملقب بـ«عميد الصحافة السودانية» إن المعارضة في السودان الآن يمكن اختصارها في «قوى نداء السودان، وقوى الإجماع الوطني، وقبلها تجمع المهنيين والذي يضم العدد الأكبر».

وأوضح أن «نداء السودان»، والذي تأسس في باريس، يضم حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي، وحزب المؤتمر السوداني، وعدداً من الأحزاب الصغرى، إلى جانب الحركات المسلحة مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وكانت الاحتجاجات الأخيرة بوابة عودة المهدي، المعارض المنفف، إلى البلاد، بعد غياب استمر عاماً.

والمهدي كان رئيساً للحكومة في 1989، وأزاحه عن السلطة انقلاب البشير.

أما قوى الإجماع الوطني، وفقا لصالح، فتضم الحزب الشيوعي السوداني، وحزب البعث، وهي أحزاب «أكثر راديكالية من الأخرين».

أما تجمع المهنيين فهو مجموعات صغيرة غالبيتها من الشباب تضم أساتذة جامعات، وأطباء، ومهندسين وغيرهم دون قيادة سياسية، نظمت تظاهرات ضد نظام البشير بدأت في 19 ديسمبر الماضي حتى قامت باطاحته من الحكم الاسبوع الماضي.

والأحد، دعا التجمع المجلس العسكري الانتقالي إلى «الشروع فوراً في تسليم السلطة إلى حكومة انتقالية مدنية متوافق عليها عبر قوى الحرية والتغيير، ومحمية من القوات المسلحة السودانية».

وحض المتظاهرين على مواصلة الاعتصام حتى «تحقيق أهداف الثورة، بتنزيل الرؤى والتصورات الواردة بإعلان الحرية والتغيير».

ويقول صالح إن تكتل المعارضة «قوى الحرية والتغيير» الذي يضم ثلاثة أطراف، كان الأقوى والأكثر استمرارية». «أربعة أشهر ولم يتردد الأفراد في التضحية بانفسهم في الشارع»، لتحقيق المطالب، كما يضيف.

وقتل ما يزيد عن 30 شخصاً في السودان منذ بدء الاحتجاجات، نتيجة الاشتباكات مع قوات الأمن.

وكانت قوى الحرية والتغيير بقيادة التجمع طالبت أيضاً «الحكومة الانتقالية المدنية»، بمحاكمة «البشير وقادة جهاز الأمن والمخابرات، وحزب المؤتمر الوطني، والوزراء في الحكومات المركزية، والولائية ومدبري ومنفذي انقلاب 30 يونيو 1989».

ومن جهته بدأ المجلس العسكري تنفيذ المطالب بدعوة الأحزاب السياسية لأن «يتّفقوا على شخصية مستقلة لرئاسة الوزارة والاتفاق على حكومة مدنية».

كما أعلن مساء الأحد، تعيين الفريق ابو بكر مصطفى رئيساً لجهاز المخابرات والأمن الوطني، بعد استقالة رئيسه السابق صلاح قوش، وإعفاء رئيس بعثة السودان في واشنطن، الرئيس السابق لجهاز المخابرات والأمن.

ويقول صالح: «كل مكونات المعارضة الآن متجهة لتوحيد الصف والقفز فوق الخلافات والتعلم من الخبرات السابقة في هذه المرحلة الاستثنائية». «لكن عندما تعود الأمور لطبيعتها «في الحياة السياسية» ستظهر وتوجد الخلافات بين فصائل المعارضة بالتأكيد»، كما يضيف.

ويقول صالح إن «الإسلاميين لن يختفوا من الساحة، ولكنهم لن يكونوا مؤثرين خاصة مع انتهاء حزب المؤتمر الوطني»، والذي تطالب قوى الحرية والتغيير بحله والقبض على قياداته والتحقيق معهم.

وأوضح أنه كان هناك بعض حركات المعارضة للمؤتمر الوطني من المنطلق الإسلامي، مثل حزب المؤتمر الشعبي، الذي كان يرأسه حسن الترابي، وحركة الإصلاح الآن بقيادة غازي عتباني، «أعتقد انه لن يتم اقصاؤهم من المشهد».

وعن المعارضة بالخارج، يقول صالح إن «كل حركة معارضة في السودان لها تابعين في الخارج، ولكن المغتربين السودانيين، قد يمثلون بشكل أكبر القوى البشرية التي يمكن اللجوء إليها لتشكيل حكومة مدنية».

من ناحية أخرى أكد المجلس العسكري الانتقالي في السودان مساء الإثنين، أن القوات السودانية المشاركة في التحالف العسكري الذي تقوده الرياض ضدّ المتمرّدين الحوثيين في اليمن «ستبقى حتى يحقق التحالف أهدافه»، حسب ما أفادت به وكالة الأنباء السودانية الرسمية «سونا».

ونقلت سونا عن نائب رئيس المجلس الفريق أول محمد حمدان دقلو «متمسكون بالتزاماتنا تجاه التحالف وستبقى قواتنا حتى يحقق التحالف أهدافه».

والسودان شريك رئيسي في التحالف العسكري الذي تقوده الرياض ضدّ المتمردين الحوثيين في اليمن.

ويقاتل آلاف الجنود السودانيين في صفوف التحالف الذي بدأ عملياته في مارس 2015.

وبعد تظاهرات استمرّت أربعة أشهر، أطاح الجيش السوداني الخميس بالرئيس عمر البشير الذي حكم البلاد 30 عاماً، وشكل «مجلساً عسكرياً انتقالياً» قال إنه سيتولى السلطة لعامين.

الأسد يستقبل وزير الخارجية الإيراني

الرئيس السوري بشار الأسد ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف

دمشق – «وكالات»: استقبل الرئيس السوري بشار الأسد، وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، الذي وصل دمشق صباح أمس الثلاثاء.

وقال مصدر دبلوماسي إيراني في دمشق إن «الرئيس بشار الأسد استقبل الوزير ظريف صباح أمس عقب وصوله الى العاصمة دمشق».

وأكد المصدر أن «الوزير ظريف سيجري مباحثات في الخارجية السورية أيضاً».

وكان معاون وزير الخارجية السوري فيصل مقداد استقبل الوزير الإيراني في مطار دمشق الدولي صباح أمس.

واشنطن تؤكد مقتل نائب زعيم «داعش» في الصومال بغارة جوية

واشنطن – «وكالات»: أعلنت الولايات المتحدة الاثنين انها شنّت الاحد غارة جوية في بونتلاند، أسفرت عن مقتل الرجل الثاني في تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال، مؤكدة بذلك معلومات أوردتها سلطات الإقليم الصومالي المتمتع بحكم شبه ذاتي.

وقالت القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (افريكوم) في بيان إنها شنّت «بالتنسيق مع الحكومة الفدرالية الصومالية غارة جوية في 14 أبريل في ضواحي بلدة هيريريو بمنطقة باري أسفرت عن مقتل عبد الحكيم دوكوب، المسؤول الرفيع المستوى في تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال».

وكان عبد الصمد محمد جالان، وزير الأمن في بونتلاند، الإقليم الواقع في شمال شرق الصومال والذي يتمتع بحكم شبه ذاتي، قال الأحد إنّ «الضربة وقعت قرب قرية هيريريو في ناحية إسكوشوبان في منطقة باري أثناء تنقل القائد عبد الحكيم دوكوب بواسطة سيارة».

وأكدت افريكوم أنه «حتى الساعة، تبيّن لنا أننا قتلنا دوكوب ودمّرنا سيارة».

وكان جالان قال الأحد، إنّ السيارة المستهدفة كانت تقلّ دوكوب وشخصاً آخر، لكن افريكوم لم تؤكد في بيانها سوى مقتل القيادي الجهادي.

وبحسب شهود، فإنّ الغارة الجوية أدّت إلى تدمير السيارة بشكل كامل.

وقال الزعيم المحلي موسى عبد الوالي: «لم نشهد يوما هجوما مماثلا في المنطقة. لقد وقع انفجار كبير. شاهد الناس الذين توجّهوا إلى المكان سيارة مدمّرة وأشلاء بشرية متناثرة في كل الاتجاهات».

آلاف الطلاب يتجمعون في وسط العاصمة الجزائرية

الجزائر: استقالة رئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز

طلاب جزائريون يحتجون داخل جامعة الجزائر المركزية

الجزائر – «وكالات»: قالت وكالة الأنباء الجزائرية، إن رئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز، أحد رموز النظام الذي طالب المحتجون برحيله، استقال أمس الثلاثاء.

وأضافت الوكالة نقلاً عن بيان للمجلس، أن بلعيز قدم استقالته للرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح.

يأتي ذلك تزامناً مع تجمع آلاف الطلاب الجامعيين في وسط العاصمة الجزائرية، مرددين «سلمية سلمية»، رغم الانتشار الكثيف للشرطة، التي منعتهم من الوصول إلى ساحة البريد المركزي.

من ناحية أخرى بدأ آلاف الطلاب الجامعيين كما كل يوم ثلاثاء، في التجمع وسط العاصمة الجزائرية مرددين «سلمية سلمية» رغم الانتشار الكثيف للشرطة التي منعتهم من الوصول إلى ساحة البريد المركزي، مركز الاحتجاجات منذ 22 فبراير الماضي.

وأصبحت الشرطة أكثر صرامة مع المتظاهرين في العاصمة خارج يوم الجمعة، الموعد الأسبوعي للمظاهرات الحاشدة في كل أنحاء البلاد، منذ سبعة أسابيع.

واستخدمت الشرطة لأول مرة الثلاثاء الماضي، الغاز المسيل للدموع لتفريق الطلاب بينما كانت في السابق تكتفي بمراقبتها دون تدخل.

وردد الطلاب شعارات «حرروا الجزائر»، و«الشعب يريد رحيل الجميع»، و«يرحل الجميع وتحيا الجزائر» في وجه رموز السلطة في الجزائر، الذين لا يمكنهم قيادة المرحلة الانتقالية.

ومنذ عودة الطلاب من العطلة الربيعية المطولة التي فرضتها الحكومة لمحاولة إبعادهم عن الجامعات، شهدت العديد من الكليات إضرابات عن الدراسة.

وجاء الطلاب من عدة جامعات ومعاهد جزائرية.

وأكدوا أنهم في إضراب يتجدد مع نهاية كل أسبوع بالانتخاب، للمطالبة برحيل النظام.

وقالت ليندة، طالبة الاتصالات في جامعة العلوم والتكنولوجيا: «نريد أن تكمل ما بدأناه».

وتابعت «نحن في إضراب غير محدود حتى يرحل النظام بداية من الرئيس عبد القادر بن صالح ورئيس الوزراء نور الدين بدوي، الذي يرسل لنا الشرطة لمنعنا من التظاهر، مع أننا سلميين».

وبدورها قالت ميرة العيفة، طالبة الطب: «سنواصل المسيرات حتى تحديد فترة انتقالية تقودها شخصيات نظيفة».

وكتب على لافتة كبيرة رفعت في التظاهرة «طلاب الجزائر يريدون حكومة انتقالية توافقية».

وأعلن الرئيس الانتقالي عبد القادر بن صالح، تنظيم انتخابات رئاسية في 4 يوليو لاختيار خلف لعبد العزيز بوتفليقة الذي استقال في 2 أبريل بعدما تخلى عنه الجيش إثر احتجاجات شعبية عارمة.

من جانب اخر نفى أمن ولاية الجزائر العاصمة في بيان الأخبار التي تداولت تجريد 4 متظاهرات من ملابسهن على خلفية توقيفهن رفقة 6 متظاهرين خلال تنظيمهم لوقفة احتجاجية بساحة البريد المركزي بوسط العاصمة الجزائرية، السبت الماضي.

وأشار البيان الصادر الاثنين، إلى أن «المواطنات الأربع رفقة ستة أشخاص (رجال) تم تحويلهم إلى إحدى مقرات الأمن الوطني ببراقي، لإجراء أمني وقائي، يتمثل في التلمس الجسدي للمعنيين، بإشراف شرطية برتبة ملازم أول بالنسبة للمواطنات الأربع».

وأضاف «هذا الإجراء الشرطي التحفظي، يهدف إلى تجريد الشخص من أي مواد أو أدوات قد يستعملها ضد نفسه أو ضد غيره، ليتم إخلاء سبيل الجميع فيما بعد في ظروف عادية».

من جهة أخرى، اعتقلت الشرطة الجزائرية عدد من النشطاء نظموا تجمعاً مساء اليوم بساحة البريد المركزي، للمطالبة بالتغيير الجذري ورحيل رموز نظام الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة.

من جهة أخرى تحقق السلطات الجزائرية في ثروات عدد من رجال الأعمال، وعلى رأسهم علي حداد الموجود رهن الحبس المؤقت.

وقالت مصادر جزائرية، إن السلطات بعثت في نهاية الأسبوع، برقية إلى 48 ولاية للتحري في أملاك أكثر من 35 رجل أعمال وعائلاتهم، وفق ما ذكرت صحيفة «الخبر» الجزائرية أمس الثلاثاء.

وأكدت الصحيفة، أن القائمة تشمل رجل الأعمال المثير للجدل، علي حداد، الموجود رهن الحبس المؤقت في سجن الحراش، ومحي الدين طحكوت، وابنه وشقيقه وأفراد من عائلة كونيناف.

وكانت النيابة العامة لدى مجلس قضاء الجزائر، كشفت في مطلع الشهر الجاري، أنها «فتحت تحقيقات ابتدائية في قضايا فساد وتهريب أموال بالعملة الصعبة إلى خارج الجزائر».

وأصدرت النيابة العامة الجزائرية، أوامر بمنع مغادرة عدد من رجال الأعمال البلاد.

وكان رئيس أركان الجيش الجزائري الفريق أحمد قايد صالح، أشار في مطلع أبريل الجاري، إلى «عمليات نهب عاشتها البلاد وتبذير لمقدراتها الاقتصادية والمالية».

وتساءل قايد صالح عن نجاح ما وصفها بـ«العصابة» في «تكوين ثروات طائلة بطرق غير شرعية وفي وقت قصير، دون رقيب ولا حسيب، مستغلة قربها من بعض مراكز القرار المشبوهة».